

Distr.: Limited
24 October 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١١٢ من جدول الأعمال

النهوض بالمرأة

إثيوبيا، إستونيا، أوغندا، بنن، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، شيلي، الفلبين، الكاميرون، كوستاريكا، كينيا، منغوليا، ميانمار، هايتي: مشروع قرار

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٣٥/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ تشير أيضا إلى ما حظيت به مشاكل المرأة الريفية من أهمية في استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة^(١)، وفي إعلان بيجين^(٢) ومنهاج العمل^(٣) اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٤)،

(١) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام، نيروبي ١٩٨٥-٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.85.IV.10)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق.

وإذ ترحب بنتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين"، ولا سيما "الإعلان السياسي"^(٥) و "المبادرات الأخرى لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين"^(٦)،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٧) المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي أعربت فيه الدول الأعضاء، في جملة أمور، عن تصميمها على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض واستحداث تنمية تكون مستدامة بحق،

وإذ تسلم بالدور والمساهمة الحاسمين اللذين تؤديهما المرأة الريفية في القضاء على انعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي وتعزيز التنمية الزراعية والريفية،

وإذ تلاحظ أن بعض تأثيرات عملية العولمة البازغة قد تعمق التهميش الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية،

وإذ تشدد على أهمية الاستعراض الذي يجري كل عشر سنوات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٨) والتزامات ريو الأخرى، والذي من المقرر أن يجري في مؤتمر القمة العالمي الذي سيعقد في جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بما في ذلك استعراض الفصل ٢٤ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين المعنون "العمل العالمي من أجل المرأة تحقيقاً للتنمية المستدامة والمنصفة"، والذي ينطوي، في جملة أمور، على تدابير لتحسين وضع المرأة في المناطق الريفية،

وإذ تضع في اعتبارها أن البيانات المتاحة وأدوات القياس والتحليل الموجودة لا تكفي لفهم آثار عملية العولمة والتغيرات الريفية في نوع الجنس، وآثارها في المرأة الريفية، بصورة كاملة،

وإذ تسلم بالحاجة الملحة لاتخاذ تدابير ملائمة ترمي إلى زيادة تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية،

(٥) القرار د - ٢٣/٢، المرفق.

(٦) القرار د - ٢٣/٣، المرفق.

(٧) انظر القرار ٢/٥٥.

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)؛ القرار ١، المرفق الثاني.

١ - **تُرحب** بتقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية^(٩)، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن اجتماع فريق الخبراء المعني بحالة المرأة الريفية في سياق العولمة، المعقود في أولابناتار، منغوليا، في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام إعداد منشور سهل القراءة يستند إلى دراسات الحالة المقدمة من الخبراء ونتائج اجتماع فريق الخبراء بغية زيادة الوعي إزاء حالة المرأة الريفية في سياق العولمة؛

٣ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن مدى صوابية عقد مشاورة رفيعة المستوى بشأن السياسات على المستوى الحكومي بغية تحديد الأولويات ووضع الاستراتيجيات الحاسمة التي من شأنها أن تستجيب لاحتياجات المرأة الريفية وتطلعاتها في سياق العولمة؛

٤ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى العمل، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، على إعادة تركيز اهتمامها على مسألة تحسين حالة المرأة الريفية في تنفيذ إعلان بيجين^(٢) مخطط ومنهاج العمل^(٣) على الصعيدين القطري والدولي، والوثيقة النهائية^(٤) التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين، آخذة أيضا في الاعتبار استنتاجات وتوصيات اجتماع فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالة المرأة الريفية في سياق العولمة المعقود في عام ٢٠٠١، وذلك، في جملة أمور، من خلال ما يلي:

(أ) إيجاد مناخ لسياسات تمكن من تحسين حالة المرأة الريفية، بما في ذلك رسم وتنفيذ إطار لسياسات الاقتصاد الكلي يراعي المنظور الجنساني ولنظم الدعم الاجتماعي؛

(ب) بذل الجهود وتعزيزها لتأمين احتياجات المرأة الريفية الأساسية، وذلك عن طريق تدابير بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية وتوفير موارد مياه سليمة ومأمونة، وخدمات صحية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، والبرامج الغذائية، وكذلك البرامج التعليمية وبرامج محو الأمية، وتدابير الدعم الاجتماعي؛

(ج) وضع وتنقيح القوانين لضمان منح المرأة الريفية، حيثما توجد ملكية خاصة للأراضي والعقارات، الحقوق الكاملة والمتساوية لتملك الأراضي وغيرها من العقارات، بما في ذلك من خلال الحق في الميراث، والقيام بإصلاحات إدارية وغير ذلك من التدابير

(٩) A/56/268.

الضرورة لإعطاء المرأة الحق نفسه مثل الرجل في القروض الائتمانية ورأس المال والتكنولوجيات المناسبة وفرص الوصول إلى الأسواق والحصول على المعلومات؛

(د) إدراج منظور لنوع الجنس في تصميم السياسات والبرامج الإنمائية وتطبيقها ومراقبتها وتقييمها؛

(هـ) وضع برامج مساعدة وخدمات استشارية محددة لتعزيز المهارات الاقتصادية للمرأة الريفية، بما يشمل القطاع المصري والمعاملات التجارية والمالية الحديثة، وتقديم الائتمانات الصغيرة والخدمات المالية والتجارية الأخرى لعدد أكبر من النساء في المناطق الريفية من أجل تمكين المرأة من العمل لحسابها ولل قضاء على الفقر؛

(و) مواصلة تمكين المرأة الريفية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بدعم مشاركتها في اتخاذ القرارات على جميع المستويات بصورة تامة وعلى قدم المساواة بما في ذلك المؤسسات الريفية، عن طريق توفير برامج التدريب وبناء القدرات وسواها من البرامج؛

(ز) اتخاذ خطوات في سبيل كفالة توضيح وتسجيل أعمال المرأة ومساهمتها غير المدفوعة الأجر في الإنتاج الزراعي وغير الزراعي، بما في ذلك الدخل الذي تدره في القطاع غير الرسمي، في الدراسات الاستقصائية والإحصاءات الاقتصادية على المستويين المحلي والوطني، وذلك بغية اتخاذ قرارات مبنية على عالم أفضل في مجال السياسات؛

٥ - تدعو لجنة وضع المرأة إلى إيلاء عناية خاصة بحالة المرأة الريفية لدى النظر في المواضيع ذات الأولوية الذي حددها برنامج عملها المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢؛

٦ - تدعو المنظمات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بقضايا التنمية إلى أن تتصدى في برامجها واستراتيجياتها إلى الاحتياجات الخاصة بالمرأة الريفية في سياق العولمة؛

٧ - تؤكد ضرورة إجراء دراسات محددة للتعرف على أفضل التجارب والممارسات لكفالة إتاحة الفرصة للمرأة الريفية للوصول إلى ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين اندماجها فيه، وتدعو الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية على النظر في هذه المسألة ضمن سياق التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار مع التركيز على أثر التنقل والهجرة في سياق العمل على المرأة الريفية، وتقديم تقريره ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.